CD/PV.1036
23 August 2006

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والثلاثين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الأربعاء، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠ صباحاً

الرئيس: السيد أنطون بنتر (سلوفاكيا)

(A) GE.06-64013 201107 211107

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة السادسة والثلاثين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. ولكن قبل الشروع في تناول جدول أعمال هذه الجلسة المعتاد، أود أن أقرأ عليكم ما يلي: "علمنا ببالغ الأسى البارحة بتحطم الطائرة الروسية بالقرب من دونتسك، وقد أودى الحادث بحياة ١٧٠ شخصاً. ونيابة عن مؤتمر نزع السلاح، أود أن أعرب عن أصدق تعازينا لأسر الضحايا ولحكومة الاتحاد الروسي".

وسأباشر الآن برنامج جلسة اليوم. ووفقاً لقائمة الأنشطة المقترحة لفترة رئاسة سلوفاكيا، يبدأ المؤتمر نقاشه المنظم والمركز بشأن البند ٧ من جدول أعمال المؤتمر، المعنون "الشفافية في مسألة التسلح". ولكنني سألقي أولاً بياناً تمهيدياً.

تشكل الشفافية في مسألة التسلح البند الأخير من جدول الأعمال، وسيناقش على نحو منظم خلال دورة هذا العام. وأود في هذا الصدد أن أشدد على أنه البند الأخير ولكنه ليس الأقل أهمية.

وأود تقديم الموضوع بإيجاز لا لشيء سوى لعرض بعض النقاط الرئيسية التي ميزت تطور هذا البند من جدول الأعمال. وأمَلي أن تكون إسهاماتكم في المناقشة خلال هذين اليومين هي التي ستساعد مؤتمر نزع السلاح، وربما الجمعية العامة، على زيادة توضيح المفهوم من أجل عالم أكثر أمناً، وذلك بالحد من إساءة فهم نوايا الغير أو إساءة تقديرها.

ويعود ظهور مفهوم الشفافية في مسألة التسلح بشروطه الحالية إلى الثمانينات عندما روجته الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدد من الأساليب في إطار العملية العامة الرامية إلى بناء الثقة. وأقرت الجمعية العامة في عام ١٩٨٨، بتوصية من لجنة نزع السلاح، مبادئ توجيهية محددة بشأن بناء الثقة قصد تعزيز السلم والأمن الدوليين وتيسير عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأفضت هذه الجهود وما تلاها، في عام ١٩٩١، إلى اعتماد الجمعية العامة القرار ٣٦/٤٦ لام. وطلبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء ومسك سجل عالمي وغير تمييزي خاص بالأسلحة التقليدية. وإضافة إلى ذلك، طلب القرار إلى مؤتمر نزع السلاح أن يعالج مسألة الجوانب المترابطة لمسألة تراكم الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار، وأن يضع وسائل عملية لزيادة الانفتاح والشفافية فيما يتصل بنقل التكنولوجيا المتطورة ذات التطبيقات العسكرية وبأسلحة الدمار الشامل. واستجاب مؤتمر نزع السلاح إلى هذا الطلب بأن عيّن، في عام ١٩٩٢، منسقاً خاصاً مكلفاً بعقد مشاورات بشأن جميع جوانب هذه المسألة. ونتيجة لهذه المشاورات، اعتمد المؤتمر مقرراً بشأن الترتيبات التنظيمية لتنفيذ القرار ٣٦/٤٦ لام، ووجه هذا القرار في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ أعمال اللجنة المخصصة المعنية بالشفافية في مسألة التسلح. وأصبحت تقارير اللجنة المخصصة جزءاً من تقريري مؤتمر نزع السلاح المقدمين إلى الجمعية العامة في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. غير أن تضارب الآراء بشأن مدة ولاية اللجنة المخصصة المعنية بالشفافية في مسألة التسلح حال دون قيام مؤتمر نزع السلاح بإعادة تشكيل اللجنة في عام ١٩٩٥ وفيما بعد.

وتناول المؤتمر هذه المسألة بصورة رسمية مرة أخرى عندما قرر تعيين منسق خاص معني بالبند ٧ من جدول الأعمال، أي "الشفافية في مسألة التسلح"، وتكليفه "بالتماس آراء أعضائه بشأن أنسب طريقة لمعالجة المسائل المتصلة بهذا البند". وقُدم تقريراه في الجلسة العامة التاسعة والتسعين بعد السبعمائة المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وفي الجلسة العامة الخامسة بعد الثمانمائة المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨.

ومنذ ذلك الحين، تواصل في إطار الأمم المتحدة تطور الشفافية في مسألة التسلح. ويسرني في هذا الصدد أن أرحب بسعادة السفير روبيرتو غارثيا موريتان، نائب وزير خارجية الأرجنتين، الذي ترأس في عام ٢٠٠٦ فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٦/٦٠. وإذ اختتم هذا الفريق أعماله منذ أسابيع قليلة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ستتاح لنا فرصة سانحة للاطلاع على أحدث نتائجه عسى أن تلهمنا في مداولاتنا بشأن هذا الموضوع.

وقبل إعطاء الكلمة للسفير غارثيا موريتان، أود عرض بعض معالم مشواره الدبلوماسي الحافل والناجح. لقد كان السيد روبيرتو غارثيا موريتان عضواً في الخارجية الأرجنتينية منذ عام ١٩٧٠؛ وعمل خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣ ممثلاً دائماً لدى مؤتمر نزع السلاح وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة تعنى بالأمن الدولي ونزع السلاح؛ وكان عضواً في مجلس إدارة اللجنة الأرجنتينية للطاقة الذرية من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨؛ وكان نائب الممثل الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٧؛ وممثلاً دائماً لدى اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣؛ ومدير وزارة الشؤون الخارجية بشأن مسائل الأمن الدولي من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٢؛ ومديراً عاماً لسياسة أمريكا اللاتينية من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٣؛ ووكيل وزارة السياسة الخارجية من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٥؛ وهو حالياً نائب وزير الشؤون الخارجية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير غارثيا موريتان.

السيد غارثيا موريتان (الأرجنتين) (تكلّم بالإسبانية): أشكركم سيدي الرئيس على عباراتكم الرقيقة. وأقدم تعازي إلى وفد الاتحاد الروسي على الحادث الذي وقع مؤخراً والذي أشرتم إليه هذا الصباح.

وبما أنها المرة الأولى التي أنال فيها شرف أخذ الكلمة في هذا المحفل، اسمحوا لي في بداية بياني أن أعرب عن تقديري لما أنجزتموه من عمل بصفتكم رئيس مؤتمر نزع السلاح. فما أن وصلتم حتى أخذتم على عاتقكم بالفعل مهمة كبيرة. إن تفانيكم وتفاؤلكم يكفلان توجيهاً فعالاً وعملاً مثمراً أثناء الفترة التي سبقت تقديم التقرير السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو تقرير سنوافق عليه في ختام هذه الدورة الثالثة لمؤتمر نزع السلاح. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدي في أداء هذه المهمة. كما أود تقديم تهانينا إلى سلطات هذا المؤتمر، لا سيما المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ونائبه.

وأنني أشارك في هذه الجلسة العامة بغرض التطرق إلى بند جدول الأعمال المعنون "الشفافية في مسألة التسلح"، لأنه يعكس ما يوليه بلدي من أهمية خاصة لهذا الموضوع، ولا سيما اهتمامنا بترويج تدابير بناء الثقة وتعزيزها بين الدول.

وفي هذا الصدد اسمحوا لي بداية أن أقف عند هذه النقطة الأخيرة. ترمي تدابير بناء الثقة إلى الحد من انعدام التيقن والرؤى الخاطئة بشأن سلوك الدول، وهو ما يحد من خطر المواجهة العسكرية. والأرجنتين إذ تضع في اعتبارها أن هذا المفهوم مفهوم دينامي، فإنها مقتنعة بأن تنفيذه وتعزيزه لا يتيحان منع النزاعات المسلحة

فحســـب، بل يوفران أيضاً أداة فعالة للتشجيع على تحقيق تكامل أكبر في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي، وذلك بزيادة الشفافية والتعاون في ميدان الدفاع والأمن.

ومـــن حسن الحظ أن مؤتمر نزع السلاح لا ينطلق من الصفر في معالجة بند جدول الأعمال الذي نبحثه الـــيوم. فقد أنجزت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعمالاً مهمة في مجال الشفافية في مسألة التسلح عن طريق منتدياتها وتطوراتها في مناطق مختلفة. واسمحوا لي في هذه المناسبة بأن أركز على إحدى هذه المبادرات، المتمثلة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وهي آلية غدت بلا شك أحد أهم تدابير بناء الثقة المعتمدة على الصعيد العـــالمي. ولا شـــك في أن مفهوم تدابير بناء الثقة الذي أشرت إليه آنفاً كان في ذهن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عندما اعتمدت في عام ١٩٩١، بالأغلبية الساحقة، القرار ٣٦/٤٦ الذي أنشأ سجل الأسلحة التقليدية. وتوخّى السجل وضع آلية إنذار مبكّر قادرة على إبراز اتجاهات معينة في التجهيزات العسكرية للدول، واستطاع بعد مرور ١٣ سنة على نشأته، أن يصبح وسيلة فعّالة لتعزيز الفهم بين الدول ومنع حدوث مفاجآت من شأنها أن تزعزع الأمن والسلم الدوليين.

ونص القرار ذاته الذي أنشأ السجل على استعراضه بشكل دوري. واسمحوا لي أن أشير في هذا الصدد إلى أعمال فريق الخبراء الحكوميين الذي كلّف بإجراء الاستعراض والذي تشرفت برئاسته في عام ٢٠٠٣ ومؤخّراً في عام ٢٠٠٦. وكما تعلمون بالفعل، أُحرز خلال الفترتين تقدّم يبرز ما توليه الدول الأعضاء لهذه الآلية من أهمية مـــتزايدة. وبوجـــه الخصـــوص، جرى في عام ٢٠٠٣ توسيع نطاق السجل، وذلك أولاً بتخفيض عتبة الإبلاغ بمدفعيات العيار الكبير ضمن الفئة الثالثة من ١٠٠ مليمتر إلى ٧٥ مليمتراً، وثانياً بدمج منظومات الدفاع الجوي المحمولة ضمن الفئة السابعة التي تغطي القذائف والقاذفات. ولا أحتاج إلى تأكيد أهمية هذين القرارين ولا سيما ثانيهما. كذلك أوصى فريق الخبراء في تلك السنة بدعوة الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات بشأن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فذكر هذا النوع من الأسلحة التقليدية في السجل للمرة الأولى.

وفي ٢٨ تموز/يوليه الماضي، واصل فريق الخبراء الحكوميين الاتجاه الإيجابي والتقدم المحرز الذي بدأ في عام ٢٠٠٣ واعـــتمد ثلاثة تدابير مهمة. فقام أولاً بتخفيض عتبة الإبلاغ في إطار الفئة السادسة (السفن الحربية) من ٧٥٠ طـــنّاً متريا إلى ٥٠٠ طنّ متري. وثانياً، شكّلت توصية عام ٢٠٠٣ المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفـــيفة خطـــوة إضـــافية باعتماد استمارة موحّدة تمكّن الدول الراغبة في الإبلاغ عن واردات تلك الأسلحة وصادراتها من القيام بذلك، ممّا يسمح بتحديد وتنسيق المعلومات التي تقدم بشكل أفضل. والاستمارة التي ستروها مقسّـــمة إلى جزأين وتشمل تصنيفاً للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يبين المعدات الواردة فيه، وإن لم يشكل تعريفاً في حد ذاته. وأعتقد أنها المرة الأولى التي تتاح لنا فيها وثيقة تبيّن ما المقصود بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون أن يشكل ذلك تعريفاً. أما القرار الثالث، الذي يمكن أن أصفه بالقرار المهمّ لارتباطه بتعميم السجل عـــلى نطاق عالمي، فيتصل بالاتفاق في ألا تشمل المعلومات المقدّمة سوى عمليات النقل إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتكمن أهمية هذا الاتفاق في إمكانية تهيئة الظروف اللازمة بحيث يمكن لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ابتداء من عام ٢٠٠٧، الإسهام بمعلومات في السجل.

وبخصـــوص مسألة التعميم على نطاق عالمي، التي تشكّل بالتأكيد عنصر تدعيم ذا أهمية أساسية لتعزيز تدابير بناء الثقة، اسمحوا لي بإبداء بعض التعليقات الإضافية. أولاً، شاركت في السجل منذ إنشائه ١٦٩ دولة مرة

واحدة على الأقل و لم تساهم فيه بعد ٢٢ دولة فقط (١٥ من أفريقيا و٧ من آسيا). ويتمثل أحد التدابير الأخرى التي أتاحت زيادة مشاركة الدول في اعتماد الرد المنهجي الذي يكفل استمرار الدول التي لم تقم بأية عمليات نقل في الفـــئات السبع القائمة في المشاركة ومن ثم في تدعيم هذه الآلية المهمة. وثانياً، يرتبط التعميم مباشرة بتوسيع نطاق السجل. وتصبح الخطوة الإضافية التي ذكرتها آنفاً بخصوص عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خطوة أساسية لأن اعتماد الاستمارة الموحّدة سيزيد مشاركة عدد كبير من الدول، رغم عدم وجود فئة خاصة بتلك الأسلحة بعد، كالفئة الثامنة مثلاً، لأن السجل يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى تلك الأسلحة. وأشير تحديداً إلى منطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويكتسي سجل الأسلحة التقليدية اليوم أهمية بالغة إذ مكّن من الكشف عن ٩٧ في المائة من عمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي، وأتاح من ثم زيادة الشفافية في مجال الأمن. وأعتقد أن هذه النسبة الإجمالية التي تبلغ ٩٧ في المائة دليل واضح على أهمية السجل. وبطبيعة الحال، ما زال يتعين بذل الكثير بغية جعل هذه المشاركة أكثر انتظاماً، ولكننا على الطريق الصحيح. وإنني على ثقة من أن ما سينجز من عمل في سبيل تنقيح السجل سيتيح مواصلة تعزيز هذه الآلية المهمة بإدخال تحسينات عليها.

والأهمية التي أولاها بلدي لتدعيم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، كما تجلى في تعاقب الولايات في رئاســـة فريق خبرائه الحكوميين، تتنزّل في سياق التزام أعمّ أخذه بلدي على عاتقه على مدى العقود الأخيرة بتطوير تدابير بناء الثقة وتنفيذها وتعزيزها على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. ويتجلّى ذلك مثلاً في قـــيامه مؤخّـــراً، بمعية مجموعة من البلدان، بتعميم مشروع قرار مستوحى من مبادرة إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة سيجري التفاوض عليه خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة. ونعتقد أن من الممكن لا تحقيق المزيد من الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية فحسب بل التوصل أيضاً إلى مفاهيم مشتركة لضمان تقيد عمليات الحيازة تلك بالقوانين الدولية واجبة التطبيق.

ولا يفرض وفد بلدي شروطاً عندما يتعلق الأمر بتقييم الطريقة أو المنهجية التي ينبغي أن يتبعها مؤتمر نزع السلاح في عمله بغية تحديد تدابير إضافية للمضي قدماً في مضمار الشفافية في مسألة التسلح أو في أي بند آخر من جدول أعمال مؤتمرنا، واعتماد تلك التدابير إذا كان ذلك مناسباً. ولا تتوقف طريقة معالجة مسألة ما، رسمية كانـــت أم غير رسمية، على أهمية تلك المسألة، لكنها تعكس درجة ما قد تحظى به من توافق في الآراء في وقت معين. غير أن حالة الجمود التي يعانيها مؤتمر نزع السلاح اليوم – وهي حالة بدأت تهدد تدعيم نظام نزع السلاح ونظـــام عدم الانتشار وتحديد الأسلحة على الصعيد العالمي – ينبغي ألا تؤدي إلى انخفاض مستوى الطموح فيما يتصل بالنتائج المرتقبة من محفل التفاوض العالمي الوحيد المعني بنزع السلاح. وليست هذه المرة الأولى التي يواجه فيها مؤتمر نزع السلاح طريقاً مسدوداً، لكنّه يصعب بالفعل فهم هذه الحالة بما أن الحالات السابقة كانت ناتجة عـــن المواجهة بين الشرق والغرب. وفي الظروف الحالية، من المؤلم رؤية النتائج البسيطة التي حققها مؤتمرنا على حقيقتها، ونتساءل أحياناً عمّا إذا كان يتعين علينا تغيير بعض قواعدنا الإجرائية والتخلي عن قاعدة توافق الآراء في صنع القرار، أو ما إذا كان قد حان وقت التفاوض خارج هذا المؤتمر بشأن الصكوك التي نعتبرها مهمة. وليس هـــذا شـــعوراً سائغاً بالنسبة لمن قضى منا جل مشواره المهني في مؤتمر نزع السلاح. ولكن استمرار الوقوف في الطريق المسدود ليس مقبولاً أيضاً.

ومع عدم الإخلال بما قلته، يأمل وفد بلدي، كما ذكر ذلك في مناسبات عديدة أن يستأنف المؤتمر عمله بسرعته بواسطة اعتماد برنامج عمل يعالج اهتمامات جميع الدول الأعضاء فيه وأولوياتها. ومن الواضح أن تحقيق هـــذا الهـــدف يتطلـــب المزيد من المرونة في المواقف الوطنية. وأود في هذا الصدد تجديد التزام وفود الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك بهذه المرونة ومناشدتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ جميع الدول الأعضاء في المؤتمر أن تتحلى بتلك المرونة قصد الشروع السريع في مفاوضات موضوعية. وقد أيدنا خلال العرض الشروع السريع في مفاوضات من أجل إبرام صك دولي غير تمييزي وقابل للتحقق فيما يتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة. ورغم أنه ينبغي إدراج التحقق في ذلـــك الصك، بما أنه عنصر أساسي في أي اتفاق لنزع السلاح وعدم الانتشار، فقد كنا على استعداد للنظر في تعديل ولاية شانن بغية تحقيق توافق في الآراء من أجل تخطي حالة الجمود التي يعانيها هذا المحفل اليوم.

ويأمل وفد بلدي في أن يساعد المقترح المقدم من وفد الولايات المتحدة بشأن ولاية معاهدة لوقف إنتاج المـــواد الانشطارية، في تعزيز التقدم المحرز في هذا الاتجاه. وما زلنا مقتنعين بأن اعتماد هذه المعاهدة، إلى جانب تعمـــيم معـــاهدة عدم الانتشار النووي، سيساعد على تدعيم نظام نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية واســـتخدام الطاقـــة النووية للأغراض السلمية. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر مناشدة الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار القيام بذلك بصفتها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية.

وترى الأرجنتين أن الإمكانات التي يتيحها هذا المحفل لم تستنفد، وهي مقتنعة بوجود مجال كاف لإحراز تقدم صوب بلوغ أهداف المؤتمر. ويبقى أن نجدد التزامنا السياسي كي نثبت لمجتمعاتنا أن حكوماتها لا تزال ملتزمة بوضع صكوك بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وقادرة على أن تكفل عالماً أكثر أمناً واستقرار.

الرئـــيس (تكلّـــم بالإنكليزية): أشكر نائب وزير خارجية الأرجنتين على كلمته وعلى عباراته الرقيقة تجاه الرئيس. وأشكرك جزيل الشكر على زيارة مؤتمرنا. وأتمنى لكم كل التوفيق في مساعيكم المقبلة.

وإضافة إلى بيان نائب وزير خارجية الأرجنتين، سيأخذ الكلمة خلال هذه الجلسة العامة المتحدثون التالية أسماؤهم: السيد ويليام مالزان من الولايات المتحدة، والسيد يوشينوبو هيرايشي من اليابان، وسفير إيطاليا السيد كـــارلو تريتسا، وسفير الاتحاد الروسي السيد فاليري لوشينين، وسفير الهند السيد جايانت براساد، وسفير ألمانيا السيد برنهارت براساك، وسفير هولندا السيد يوهانس لاندمان.

وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية السيد ويليام مالزان.

السيد مالزان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلّم بالإنكليزية): سيدي الرئيس أود بداية تقديم تعازي لأوكرانيا على حادث تحطم الطائرة المأساوي.

ويأخذ وفدنا الكلمة اليوم لمناقشة الشفافية في مسألة التسلح، وهي البند ٧ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

لقـــد نشأت مبادرة الشفافية في مسألة التسلح في نهاية الحرب الباردة عندما تساءل عدد من الدول عن فـــائدة جدول أعمال متعدد الأطراف بشأن الأمن يركز حصراً على أسلحة الدمار الشامل ولا يتناول الأسلحة التقليدية. وأدّى ما تحقق في أوروبا ومناطق أخرى من نجاح في مجال تدابير بناء الثقة فيما يتصل بالأسلحة التقليدية إلى الارتقاء بمستوى مفهوم الانفتاح في الشؤون العسكرية. ونظر المجتمع الدولي إلى غزو صدام حسين للكويت في عام ١٩٩٠ وإلى النزاعات الأخرى التي يفوق عددها ٣٠ نزاعاً شهدها العالم خلال الثمانينات واستخدمت فيها أســـلحة تقلـــيدية، واستنتج أن باستطاعتنا بذل المزيد لمنع هذه النزاعات بوضع نظام شفافية يرمي إلى الحد من الحالات الخطيرة الناتجة عن سوء فهم نوايا الدول وإلى تعزيز الثقة فيما بينها. وسعت الحكومة إلى الموازنة بين ذلك الهدف وحق الدول السيادي في الدفاع عن نفسها طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وخلصت المفاوضات المعقّدة والمتشعبة باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٦/٤٦ لام بشأن "الشفافية في مسألة التسلح" في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

وكـــان هـــذا القرار وراء عملية مزدوجة. وأدّت العملية الأولى إلى إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، بينما دعت الثانية مؤتمر نزع السلاح إلى تناول موضوع الشفافية في مسألة التسلح.

وأود الاعتراف بداية بموقفي المتحيز نوعاً ما إزاء سجل الأمم المتحدة، باعتبار أنني أتولى القيام فيه بأعمال منذ عام ١٩٩٥ وأشارك في فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٧.

لقد كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٦/٤٦ لام، كما قلت، وراء عملية متعددة المراحل لتشغيل ســـجل عمليات نقل الأسلحة التقليدية تقدم الدول معلومات بشأنها بمحض إرادتها. وتوخّى السجل المساعدة في مـــنع تراكم الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار بغية دعم الاستقرار وتعزيز السلم والأمن الدوليين، مع مراعاة الاحتـــياجات الأمنية المشروعة للدول ومبدأ عدم تخفيض الأمن بأدنى مستوى ممكن من الأسلحة. ودُعيت الدول الأعضـــاء إلى موافاة الأمين العام للأمم المتحدة سنوياً ببيانات مفيدة بشأن واردات الأسلحة التقليدية وصادراتها كـــي تـــدرج تلـــك البيانات في السجل. كما دُعيت إلى الإبلاغ عن ممتلكاتها ومشترياتها العسكرية فيما يتصل بالإنتاج الوطني وسياساتها في هذا المجال.

وقـــام فـــريق خـــبراء عيّنه الأمين العام للأمم المتحدة بوضع إجراءات السجل التقنية في عام ١٩٩٢، واعـــتمدت الجمعية العامة تلك الإجراءات. وأدرجت في السجل سبع فئات رئيسية للتجهيزات العسكرية وهي: دبابـــات المعـــارك الرئيســـية، والمركبات القتالية المدرعة، والنظم المدفعية من العيار الكبير، والطائرات القتالية، والطائرات العمودية الهجومية، والقذائف والقاذفات.

وحقّق السجل نجاحاً باهراً بكل المقاييس، إذ وضع قاعدة عالمية للشفافية والمساءلة في الشؤون العسكرية وعزّز الرقابة المدنية على المجال العسكري. ومنذ بدء تشغيل السجل قبل ١٣ سنة، شارك فيه ما يزيد على ١٧٠ دولـــة مـــرة واحـــدة على الأقل، و١٤٢ دولة ثلاث مرات أو أكثر، و١٠١ دولة سبع مرات على الأقل، بينما شاركت ٥٠ دولة كل سنة. وتراوح عدد المشاركات السنوية بين ٩٠ و١٢٦ دولة. ومع ذلك، احتوى السجل في فـــئاته الســـبع، بـــالإبلاغ عن الواردات والصادرات، جل تجارة الأسلحة الدولية. ورغم أن بعض الدول قد لا تشـــارك في سنة معينة أو ربما لم تشارك قط، يحتوي السجل مع ذلك على بيانات تتعلق بعمليات نقل تشمل

الكثير من تلك الدول. ففي عام ٢٠٠٤ مثلاً، وهو آخر عام تقويمي تتوافر عنه بيانات كاملة، وردت معلومات عن ٢٢ بلداً من البلدان غير المشاركة في تقارير بلدان أخرى، في حين أن ما يزيد على ١٠ منها لم تشارك قط في السجل. ولا يزال تعميم المشاركة السنوية في السجل يمثل هدفاً قوياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

وأجـــرت أفـــرقة الخبراء الحكوميين التي أنشأها الأمين العام عمليات استعراض دورية لتشغيل السجل، وقدّمت توصيات بشأن زيادة تطويره في ١٩٩٤ و١٩٩٧ و٢٠٠٠ و٢٠٠٣ و٢٠٠٦. واستنتجت الأفرقة الثلاثة الأولى أن فئات السجل السبع القائمة تغطي بما يكفي أكثر الأسلحة إثارة لقلق المجتمع الدولي. بيد أن المعلومات الـــواردة مـــن سلســـلة من حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية المعقودة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥، دفعت الفريقين الأخيرين إلى إدخال تعديلات جوهرية على السجل. وكشفت حلقات العمل هذه عن دعم قوي لزيادة الفائدة التي يمكن استمدادها من السجل وذلك بتناول عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتمثلت استجابة فريق عام ٢٠٠٣ في إضافة منظومات الدفاع الجوي المحمولة، وتخفيض عتبة الإبلاغ بالأسلحة من ١٠٠ مليمـــتر إلى ٧٥ مليمـــتراً، وفتح باب الإبلاغ الطوعي بنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. أما فريق عام ٢٠٠٦، الذي اختتم أعماله للتو، فقد وسّع مجال الإبلاغ الطوعي بالاتفاق على استمارة موحّدة اختيارية للإبلاغ عـــن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوصية الدول القادرة على القيام بذلك بتوفير معلومات للســـجل عن عمليات النقل تلك. كما اتفق فريق الخبراء الحكوميين على تخفيض عتبة الإبلاغ بالنسبة إلى السفن الحربية والغواصات من ٧٥٠ طناً متريا إلى ٥٠٠ طن متري. كما أرسى الفريق دعائم مشاركة جميع أعضاء مجلس الأمـــن الدائمين وأكثر الدول تصديراً للأسلحة التقليدية. وتبيّن هذه الإضافات الجوهرية حيوية السجل وأهميته المستمرتين.

وقد استمعتم قبل دقائق لبيان رئيس الفريق خلال عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، السفير روبرتو غارثيا موريتان نائـــب وزير خارجية الأرجنتين. ودعوني أغتنم هذه الفرصة لأوجه لـــه الشكر على ما خصصه من وقت، رغم مسؤولياته الوزارية المهمة، لرئاسة الفريقين. ولو لا اقتداره وتفانيه وخبرته وإصراره في قيادة أعمالنا، لما حققت مداولاتنا النجاح ذاته.

وقـــد لخص الأمين العام كوفي عنان دور السجل عندما قال في مقدمته لتقرير الفريق الخبراء الحكوميين المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ "يؤدي سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية دوراً هاماً في الجهود التي يبذلها العالم لمنع تراكم الأسلحة [التقليدية] المفرط والمزعزع للاستقرار ... في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي ... تحديات في السعي لتحقيق نزع السلاح وتعزيز نظام عدم الانتشار، تحظى النتائج الإيجابية لمداولات الفريق بترحيب خاص".

أما الجزء الثاني من مبادرة الشفافية في مسألة التسلح، وقد حقق نجاحاً أقل بكثير للأسف، فقد طلب من مؤتمر نزع السلاح أن "يقوم، في أقرب وقت ممكن، بمعالجة مسألة ... الجوانب المترابطة من تراكم الأسلحة المفرط والمزعـــزع للاستقرار، بما في ذلك ... المقتنيات والمشتريات من الإنتاج الوطني، واستحداث وسيلة عملية عالمية وغـــير تمييـــزية لـــزيادة الانفـــتاح والشفافية في هذا المجال"، و"معالجة مشاكل الانفتاح والشفافية المتصلة بنقل التكنولوجيا المتطورة ذات التطبيقات العسكرية وبأسلحة الدمار الشامل، واستحداث وسيلة عملية لزيادة الانفتاح والشفافية في هذا المجال". ولم يُحدد أي إطار زمني لأعمال مؤتمر نزع السلاح.

وأضاف مؤتمر نزع السلاح الشفافية في مسألة التسلح إلى جدول أعماله في عام ١٩٩٢. وكان أول بند جديد يضاف إلى جدول أعمال المؤتمر منذ ما يزيد على ١٠ سنوات وأول بند يرتبط مباشرة بتحديد الأسلحة التقليدية. وفي عام ١٩٩٣، شكل مؤتمر نزع السلاح اللجنة المخصصة المعنية بالشفافية في مسألة التسلح، التي بدأت العمل على وضع وسيلة عملية لزيادة الانفتاح والشفافية في الشؤون العسكرية. وللأسف، انقسمت اللجنة إلى شقين - شق يريد مناقشة الشفافية في الأسلحة التقليدية والآخر يريد مناقشة الشفافية في أسلحة الدمار الشامل - وأصبحت مناقشات الشفافية في مسألة التسلح كحوار بين الصم. ومع ذلك كانت اللجنة المخصصة جد نشطة، إذا ناقشت ١٦ ورقة عمل وعدداً كبيراً من الاقتراحات الأخرى. وخلال دورة عام ١٩٩٤، حاولت اللجنة المخصصة عبثاً رتق فتوقها وإيجاد أرضية مشتركة بشأن اقتراحات ملموسة.

وفي عام ١٩٩٥، تحول ذلك إلى نقاش عام في مؤتمر نزع السلاح بشأن العلاقة بين نزع الأسلحة التقليدية ونزع السلاح النووي، ولم يشكل المؤتمر في ذلك العام سوى لجنتين مخصصتين - تعنى إحداهما بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بينما تعنى الأخرى بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. أجل، قام مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٥ بتشكيل لجنة مخصصة معنية بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولكن هذه اللجنة لم تجتمع أبداً لأن المؤتمر لم يعيّن لها رئيساً، فظلت مرهونة بالاتفاق في إعادة تشكيل اللجان المخصصة المعنية بالشفافية في مسألة التسلح، وبضمانات الأمن السلبية، وبمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفي تشكيل لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي. وهذا هو سبب الجمود الذي يعمّ المؤتمر اليوم.

وفي عام ١٩٩٨، نزّل مؤتمر نزع السلاح مرتبة الشفافية في مسألة التسلح إذ نقلها من لجنة مخصصة إلى منسق خاص يتولى عقد مشاورات بشأن مزايا الشفافية في مسألة التسلح ونطاق النشاط في هذا المجال وطرق تناول المؤتمر ذلك الموضوع. ولم يتسن للشفافية في مسألة الأسلحة منذ ذلك الحين استعادة مركزها في إطار لجنة مخصصة عن طريق شتى برامج العمل المقترحة.

ودعمت الولايات المتحدة بقوة مفهوم الشفافية في مسألة التسلح منذ نشأته ولا تزال تدعمه. ووفدنا مستاء من تراجع موضوع الشفافية في مسألة التسلح على مدى الأعوام إلى مرتبة ثانوية في المناقشات المتعلقة ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. بيد أن المناقشات التي دارت هذه السنة بشأن مواضيع بعينها قد بينت بوضوح أن باستطاعة مؤتمر نزع السلاح التي تجري في جلسة عامة مناقشة ثرية ومفيدة بشأن أي موضوع يهم أعضاءه. لذلك، يتطلع وفدنا إلى اتخاذ المؤتمر قريباً قراراً بمواصلة المناقشات المعمقة المتعلقة بالشفافية في مسألة التسلح وبنود أخرى من جدول أعماله، ومباشرة مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقّر على بيانه وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل اليابان الموقّر السيد هيرايشي.

السيد هيرايشي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أودّ بداية أن أُعرب لكم، سعادة السفير بنتر، عن أحر تهاني وفد بلدي على تقلّدكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذا الوقت المهم الذي يبين فيه المؤتمر وجود علامات تقدم إيجابية. وكلّنا ثقة في قدرتكم على قيادتنا نحو اختتام أعمالنا بنجاح في هذه السنة.

وتمشياً مع سعي الرؤساء الستة في هذه السنة إلى تنظيم عملنا بفعالية، نرحّب بعقد نقاشات منظمة بشأن الشفافية في مسألة التسلح. ورغم أن اليابان مقتنع بأن الشروع الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو أولوية مؤتمر نزع السلاح الرئيسية، فلا يعني ذلك أن من الممكن تجاهل بنود أخرى من جدول الأعمال. ولا شك في أن تعزيز الانفتاح والشفافية في مسألة التسلح يؤدي إلى منع سباق التسلح والإفراط في تراكم الأسلحة، ولذلك تتسم قضية الشفافية في مسألة التسلح بأهمية جوهرية فيما يتصل بتعزيز نزع السلاح على الصعيد الدولي. ويعتزم اليابان المشاركة في هذه المناقشات والإسهام فيها بنشاط.

ولدى النظر في قضية الشفافية في مسألة التسلح، لا يمكن الاستغناء إطلاقاً عن مساهمة سجّل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وقد أنشئ السجل بموجب القرار المتعلق بالشفافية في مسألة التسلح الذي قدّمه اليابان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩١ بالتعاون مع الدول التي كانت تشكل حينذاك الجماعة الأوروبية. وفي الأعوام الأخيرة، يقدم ما يزيد على ١١٠ بلدان معلومات كل سنة. واعتباراً من عام ٢٠٠٤ قدم ١٧٠ بلداً معلوماته مرة واحدة على الأقل. وكما أفاد به السفير دونواكي، وهو خبير محترم في هذا المجال وقدّم عرضاً في اجتماع فريق الخبراء الحكوميين بشأن السجل في هذا العام، وكما ذُكر أيضاً في بيان السفير غارثيا موريتان هذا الصباح، تتسم قرابة ٩٧ في المائة من صفقات الأسلحة العالمية بالشفافية نتيجة لمساهمة أكثر الدول تصديراً للأسلحة. وفي ضوء حالة الأمن الدولي الراهنة، تميل الدول إلى اعتبار السرية العسكرية عنصراً لا غنى عنه لتعزيز الأمن الوطني. غير أن مشاركة هذا العدد الكبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في السجّل يبيّن بدء انتشار فكرة إمكانية زيادة الأمن المتبادل عن طريق تحسين الشفافية في مسألة التسلح.

كذلك، أفضت اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين بشأن سجلّ الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية باطراد إلى تحقيق عدد كبير من الإنجازات المحمودة وإدراج منظومات الدفاع الجوي المحمولة كفئة فرعية ضمن فئة "القذائف والقاذفات" إلى جانب الاتفاق بشأن صيغة إبلاغ موحّدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليسا إلا مثالين حديثين لهذه الإنجازات.

وعلى هذا النحو، يساهم استعراض السجل في تحسين موثوقيته كأحد تدابير بناء الثقة. وإذ نرحّب بزيادة عدد البلدان المشاركة، يجب أن نواصل العمل على تعميم السجل على نطاق عالمي. وبما أن السجل هو أحد تدابير بناء الثقة، فيجب أن نبني الثقة فعلياً بواسطة المشاركة المستمرة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وينبغي أيضاً إيلاء العناية الواجبة للجهود الرامية إلى وضع معاهدة للاتجار بالأسلحة في إطار الأمم المتحدة. وقد قام اليابان إلى جانب ستة بلدان أخرى – هي الأرجنتين وأستراليا وفنلندا وكوستاريكا وكينيا والمملكة المتحدة – بتعميم مشروع قرار بشأن معاهدة للاتجار بالأسلحة. وإذ تحث معاهدة الاتجار بالأسلحة جميع الدول على تحمل مسؤولية عملياتها المتعلقة بنقل الأسلحة، فإنها تتوخى الحد من نقل الأسلحة بشكل غير منظم وغير مسؤول. وبالفعل، فإن تأمين نقل الأسلحة بشكل مسؤول بواسطة معاهدة الاتجار بالأسلحة وتسجيلها وفقاً لسجلّ الأمم المتحدة إنما يشكلان تدبيرين يعزز أحدهما الآخر ويساهمان في تدعيم بناء الثقة ومن ثم في تعزيز الأمن العالمي والإقليمي.

وقد شهدنا، كما ذكرت، إحراز تقدم مطّرد في الجهود الدولية المبذولة في مجال الشفافية في مسألة التسلح. ويدل ذلك على تزايد الوعي الدولي بأهمية هذه القضية وأود تذكيركم مع ذلك بأن هذه الجهود والمبادرات نفّذت خارج إطار مؤتمر نزع السلاح. أما داخل مؤتمر نزع السلاح، فقد عولجت الشفافية في مسألة التسلح كبند من جدول الأعمال. غير أن الأعوام القليلة الماضية لم تشهد عقد مناقشات موضوعية.

وهل لنا أن نترك الأمور على حالها في ظل البيئة الأمنية الدولية غير المؤاتية الحالية؟ قطعاً لا. فمع التسليم بأن مؤتمر نزع السلاح هيئة تفاوض متعددة الأطراف، فيمكنه وينبغي له بالتأكيد أن يؤدي دوراً نشطاً ورئيسياً في المساعي الدولية من أجل تحسين الشفافية في مسألة التسلح. لذلك ينبغي أن ننظر إلى دور مؤتمر نزع السلاح في إطار رؤية جديدة ونبحث الكيفية التي يمكن أن يساهم بها في زيادة تعزيز الشفافية في مسألة التسلح.

وتتمثل الخطوة الأولى والأكثر أهمية لتحقيق هذا الغرض في القيام على نحو جدي بدراسة ومتابعة الأنشطة التجارية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وتحديد المشاكل التي تتطلب اتخاذ إجراءات أخرى بشأنها. هذا فضلاً عن أن إنشاء آلية إعلامية في المستقبل بشأن إنجازات كل منتدى سيكون في غاية الفائدة لتحقيق أهدافها.

وفي هذا الصدد، أُعرب عن تقديري للبيان الذي ألقاه السفير موريتان بصفته رئيس فريق الخبراء الحكوميين بشأن سجل الأمم المتحدة. فموافاة المؤتمر مباشرة بأحدث المعلومات عن إنجازات فريق الخبراء الحكوميين وتقدمه ومبادراته في مجال الشفافية في مسألة التسلح في إطار الأمم المتحدة ستساعدنا كثيراً في بحث موضوع الشفافية. وأتمنى أن تستمر هذه الممارسة بعد اختتام كل اجتماع يعقده فريق الخبراء الحكوميين مستقبلاً.

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان الموقّر على بيانه وعباراته الرقيقة تجاه الرئيس. وأودّ الآن إعطاء الكلمة إلى سفير إيطاليا الموقّر.

السيد تريتسا (إيطاليا) (تكلّم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إنها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح وهو الوقت المناسب لكي أُعرب عن تهاني وأخلص تمنياتي لكم برئاسة موفّقة. ويمكنكم الاعتماد على دعم الوفد الإيطالي.

وأود أيضاً تقديم تعازي وفد بلدي إلى الوفد الروسي عن حادث الطائرة المأسوي الذي وقع البارحة في روسيا.

وأود بداية أن أُعرب عن تقديري لمقدمتكم المفيدة بشأن قضية الشفافية في مسألة التسلح، وهي بند جدول الأعمال الذي نناقشه اليوم.

إن الشفافية في مسألة التسلح بند من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، والوفد الإيطالي مستعد لمعالجته في هذه المرحلة. وعلى المستوى الوطني، لا توجد لدينا حالياً اقتراحات محددة للتفاوض أو للمداولة بخصوص هذا البند من جدول الأعمال. بيد أننا نقر بأن الشفافية في مسألة التسلح تظل عنصراً رئيسياً لتزع السلاح وعدم الانتشار. وهي مفهوم وثيق الصلة بالتحقق ومكمّل له. ويشكّل الجمع بين المفهومين - أي

الشـــفافية والتحقق – مساهمة رئيسية في بناء الثقة في مجال الأسلحة. فكلّما ازدادت الشفافية في الأسلحة تعمّق الائـــتمان والـــثقة في نوايا البلد. وكلّما ازدادت الشفافية قلّت الحاجة إلى التحقق وكلّما اتسمت الأنشطة التي تـــنطوي على إمكانات عسكرية ومدنية بالانفتاح والشفافية قلت التساؤلات التي تثيرها بشأن تبعاتها العسكرية الممكنة. وسيكون من الصعب على البلدان استعادة ثقة المجتمع الدولي إذا استمرت في مزاولة أنشطة سرية.

والشـــفافية "مســـألة أفقـــية". وبالإيطالية، إذا سمحتم لي باستخدام لغتي الأم لحظة، نستخدم مصطلح "transversale" – أي مستعرضة – بمعنى أنها مشتركة بين جميع قطاعات الأسلحة ونزع السلاح، تقليدية كانت أم غير تقليدية.

وفي مجـــال الأسلحة التقليدية، يتمثل أحد أهم ما تحقّق من الإنجازات حتى الآن في سجلّ الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للعرض الوافي الذي قدّمه نائب وزير الشؤون الخارجية للأرجنتين، السفير غارثيا موريتان الذي ترأس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالشفافية في مسألة التسلح وبالسجل. فقد كان بيانه مهماً لا فيما يتعلق بالشفافية فحسب، بل وأيضاً بخصوص ما ذكره من مسائل أخرى ذات أهمية رئيسية بالنسبة لاعتباراتنا. أما بخصوص السجل، فننتظر أن يشارك المزيد من البلدان بنشاط في هذا الصدد. فعدم احتواء السجل المزيد من أنواع الأسلحة لا يجوز أن يكون سبباً لعدم المساهمة فيه.

والشـــفافية ضرورية أيضاً فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل. ولا أتناول الشفافية في المجالين الكيميائي والبيولوجي. فهذه الأسلحة لم تعد مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. فبفضل المفاوضات التي دارت في إطار مؤتمرنا، باتت تنظمها اليوم معاهدات دولية خاصة وينبغي من ثم تناولها في إطار المنتديات القائمة المناسبة. ولا ينطبق ذلك على الأسلحة النووية، التي لا تنظمها – كما نعلم جيداً – معاهدة شاملة. ونزع السلاح النووي بجوانـــبه المـــتعددة ليس مدرجاً في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح فحسب، ولكنه يشكل حالياً أهم جزء من جدول أنشطتنا الزمني.

ونعتقد أن الشفافية في الأسلحة النووية قد تحسنت على مر السنين بفضل المعاهدات الثنائية والمعاهدات المـــتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وكذلك من خلال المبادرات الأحادية. وتنقل الصحف والمنشـــورات المتخصصـــة عـــلى نطاق واسع أرقاماً بشأن الترسانات الموجودة، بما في ذلك الترسانات النووية. والنشـــرة الســـنوية لمعهـــد ســـتكهولم الدولي لبحوث السلام، والتوازن العسكري للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية مثالان لمنشورات يتم الاطلاع عليها على نطاق واسع، ومساهمتهما في عملنا لا تقدّر بثمن. ولكن الأهم من ذلك هي الأرقام التي تعلن عنها رسمياً الدول الأعضاء ذاتها. ولذلك نرحب بما تقدمه بعض الدول الحائزة للســـلاح الـــنووي من تقارير بشأن ترساناتها إلى مؤتمر نزع السلاح خلال نقاشنا المتعلق بنزع السلاح النووي. ونشجّع المزيد من البلدان على زيادة الشفافية فيما يتصل بالأسلحة التي تم خفضها والترسانات المتبقية. وفي معظم الحالات، تؤدي زيادة الشفافية في مجال الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي إلى تعزيز الثقة والاستقرار.

وأودّ إضافة جانب آخر ذي صلة بمداولاتنا: أشير إلى مبادرة "التعاون في مجال الحد من الأخطار" التي تمثل الشـــراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية أهم مظاهرها. والشراكة العالمية، إضافة إلى كونها وسيلة لنزع أسلحة

الدمار الشامل (وأُذكّر ببيانات وفد بلدي ومبادراته في هذا الصدد)، أداة مهمة للشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية.

وأخيراً، نحيط علماً بأن أحد الوفود طلب، في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، مناقشة مسألة منظومات الدفاع الجوي المحمولة. ويدرك بلدي ما تنطوي عليه هذه الأسلحة من أثر مزعزع للاستقرار وهي في حوزة جهات فاعلة من غير الدول، ويذكّر ببيانات ومواقف الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة البلدان الثمانية بهذا الشأن، فضلاً عن برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وترتيب واسنار، وسمعنا اليوم عن إدراج منظومات الدفاع الجوي المحمولة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ولذلك فنحن مستعدون أيضاً لزيادة مناقشة هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر سفير إيطاليا على بيانه وعباراته الرقيقة تجاه الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير الاتحاد الروسي الموقّر، السيد فاليري لوشنين.

السيد لوشنين: (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أودّ أولاً وقبل كل شيء تقديم خالص عبارات الشكر على ما قدمتوه نيابة عن المؤتمر وباسمكم الخاص من تعاز وعبارات تعاطف بخصوص الكارثة الجوية المأسوية التي أسفرت عن وفاة ١٧٠ شخصاً. ونحن وزملاؤنا ممتنون أيضاً لنائب وزير خارجية الأرجنتين لما قدّمه من تعاز.

سيدي الرئيس، نعلم أنكم دبلوماسي محنّك ذو معرفة عميقة ورؤية واسعة، وهو ما يجعلنا مقتنعين بنجاح مهمتكم كرئيس لأعمال المؤتمر، ونحن مستعدّون لمساعدتكم ودعمكم بكل ما أوتينا من سبل.

وبخصوص موضوع مناقشاتنا اليوم، أي الشفافية في مسألة التسلح، فإننا نولي عناية جدية لهذه المسألة. ولقد دأبنا في روسيا على دعم التدابير الرامية إلى بناء الثقة في مجال الأسلحة. فالانفتاح كوسيلة من وسائل تعزيز الثقة والأمن إنما هو عنصر مهم لتحديد الأسلحة على المستويين العالمي والإقليمي. ولقد قطعنا بالفعل شوطاً كبيراً في هذا الصدد في إطار الاتفاقات العالمية الثنائية والمتعددة الأطراف والعالمية المتعلقة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية وتخفيضها. ومن الواضح أن هذا الأمر يستدعي إقامة توازن حسّاس. وكقاعدة عامة، ينبغي أن تخدم الشفافية الأغراض المحددة في معاهدة بعينها في اتفاق ما. ويجب ألا تضعف أمن الدول ذات السيادة، أو أن تحد من قدرات سلاحها القتالية أو تصبح قناة للانتشار.

وخلال النقاشات المركزة التي تناولت مواضيع بعينها هذه السنة في مؤتمر نزع السلاح، نظرنا بالفعل في مسألة الشفافية في مجال الأسلحة النووية. وكانت لنا أيضاً مناقشة جد مثمرة بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في سياق معاهدة مقبلة تتعلق بمنع تسليح الفضاء الخارجي واستعمال القوة ضد أهداف في الفضاء الخارجي أو التهديد باستعمالها. ونود اليوم التطرق إلى بعض جوانب الشفافية في مسألة التسلح التي لم يذكرها الاتحاد الروسي بعد.

ويشكّل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية مؤسسة مهمة لبناء الثقة والأمن في العلاقات الدولية. ونحن نزوده بالبيانات على نحو منتظم. ونرحّب بإدراج فئة فرعية فيه للمنظومات المحمولة المضادة للقذائف، وهي نوع من الأسلحة شديد الحساسية. ونحن راضون عن نتائج العمل الذي أكمله مؤخّراً فريق الخبراء الحكوميين

التابع للأمم المتحدة بخصوص المسائل المتصلة بتشغيل السجل وتطويره. فقد استطاع فريق الخبراء الحكوميين أن يعدّ ويعتمد بتوافق الآراء مشروع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين. وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ أنشأ فريق الخبراء الحكوميين سابقة سليمة فيما يتعلق بتطوير السجل. ومن المناسب في هذا السياق أن أعرب عن تقديري لرئيس فريق الخبراء الحكوميين، السيد موريتان لما أنجزه من عمل مثمر.

والخطة الباراغماتية المتمثلة في السير بخطوات صغيرة في هذا المضمار هي الأكثر واقعية ومقبولية في الظروف الحالية. ونعتقد أن الهدف المهم المتمثل في التعميم على نطاق عالمي ينبغي أن يحتل الصدارة في زيادة تطوير السجل.

وبخصوص تسليم الأسلحة، فإن توسيع نطاق الشفافية يجب ألا يشكل بطبيعة الحال خطراً على الأمن الوطني للدول المستوردة أو قدرتها على حيازة الوسائل التي تمكّنها من ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن ذاتها وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، كما ينبغي ألا يعرقل تصدير الأسلحة القانوني. ويرتبط ذلك خصوصاً بفكرة معاهدة دولية جديدة بشأن الاتجار بالأسلحة. وعندما نتناول عمليات نقل الأسلحة النووية، لا يمكننا أن نسترشد بمعايير قد تُفسر تفسيراً اعتباطياً.

وتدعم روسيا دور الأمم المتحدة الرائد في تسوية المشاكل المتصلة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أساس تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واسترعت مسألة زيادة الشفافية في شحنات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اهتماماً شديداً من جانب المجتمع الدولي. ونرى أن أعمال المؤتمر المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المعقود بغرض استعراض برنامج عمل الأمم المتحدة قد آتت ثمارها. فقد أعادت معظم البلدان المشاركة تأكيد التزامها ببرنامج العمل. ولم يذكر أحد ضرورة تنقيحه، بل أبرزت جميع الوفود أهمية توحيد الجهود من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع التركيز على معالجة مشاكل محددة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولا بد من المضي في دعم تدابير محددة لمنع انتقال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من التجارة المشروعة إلى التداول غير المشروع. وتشمل هذه التدابير وقف إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون ترخيص أو استناداً إلى تراخيص منتهية آجالها.

وتدعو روسيا إلى تدعيم التعاون الإقليمي في منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدون ضوابط. وشاركت روسيا بنشاط في أعمال الجلسة الخاصة لمنتدى التعاون الأمني في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمعقود في فيينا في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦. وبُحث في هذا الاجتماع عدد من المقترحات المهمة بخصوص إدخال تحسينات في تسجيل الأسلحة الصغيرة والخفيفة ووضع العلامات عليها، فضلاً عن تدابير منع انتشار المنظومات المحمولة المضادة للقذائف. وفي سياق جهود مكافحة الإرهاب، نولي أهمية خاصة لضمان مراقبة فعالة على هذه المنظومات. وينبغي توسيع نطاق أحكام الصكوك المعتمدة على المستوى الإقليمي من أجل تدعيم مراقبة صادرات تلك المنظومات بحيث تشمل المناطق الأخرى.

ويتمثل أحد إنجازات معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في إرساء نظام شفافية جدير بالثقة ينظمه بروتوكول الإخطار وتبادل المعلومات. وتقدم روسيا معلومات سنوية عن خمس فئات للأسلحة التقليدية،

بمـــا في ذلك بيانات مفصلة عن "الأجنحة". ونستقبل ما يزيد على ٤٠ عملية تفتيش دولية سنوياً لتأكيد صحة بياناتـــنا. ومـــن الناحية التقنية، تأخذ الأمور مجراها العادي. غير أن دخول معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبـــا بصيغتها المكيفة حيز النفاذ تأجل لما يزيد عن سنة لأسباب تخرج عن إرادتنا. فقد امتثلت روسيا لجميع الاتفاقات المتصلة بالمعاهدة التي أبرمت لدى توقيع اتفاق التكييف في اسطنبول في عام ١٩٩٩. وفي المؤتمر الثالث المـــتعلق باســـتعراض تشغيل الاتفاقية، كررنا أن الاتفاقية تقادمت ولم تعد لها صلة بالواقع، نتيجة ما حدث من تغـــيرات عســـكرية وسياسية واسعة النطاق. وتلاشت قيودها الأساسية، كالحدود الخاصة بالمجموعات والمناطق، نتـــيجة توسع حلف شمال الأطلسي. وحال موقف بعض البلدان العقيم من المقترحات الروسية الرامية إلى ضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ بنهاية عام ٢٠٠٧ دون اعتماد المؤتمر وثيقة ختامية. ونعتبر نتائج هذا المؤتمر غير مرضية شأنها في ذلك شأن الوضع العام المتصل بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي كان يُفترض أن تصبح دعامـــة الأمـــن الأوروبي. ويواصـــل الوفد الروسي إجراء تحليل شامل لنتائج المؤتمر وموقف بلدان حلف شمال الأطلســـي. وسنســـتخلص من هذا التحليل استنتاجات بخصوص نهجنا المقبل في تنفيذ هذه الاتفاقية والحوار مع البلدان الغربية بشأن مسألة معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وتـــؤدي وثـــيقة فيينا المعتمدة في عام ١٩٩٩ بشأن تدابير بناء الثقة وإرساء الأمن دوراً مهماً لضمان الشـــفافية في المنطقة، وتوفر هذه الوثيقة شفافية مستمرة لا فيما يتصل بأعداد جيوش الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فحسب، بل وأيضاً بخصوص التدريبات العسكرية التي يمكن القيام بها على نطاق واسع وعمليات نقل الجيوش داخل القارة الأوروبية. غير أن من اللازم، قصد زيادة تعزيز الأمن الأوروبي، القيام على نحو عاجل بتحديث اتفاقات كثيرة متصلة بالبعد العسكري والسياسي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تم إعدادها في منتدى التعاون الأمني في التسعينات، بما في ذلك وثيقة فيينا.

وفي إطـــار معاهدة الأجواء المفتوحة – التي تمثل الشفافية موضوعها الرئيسي – شهد التعاون العملي مع جميع الدول الأطراف نمواً تدريجياً ومطّرداً. ويجري على المستوى التقني تسوية ما يظهر من مشاكل. ونتطلّع إلى المزيد من التفاعل الناجح والبناء بين الأطراف في هذه المعاهدة.

ومن مصلحتنا أن يطبق ترتيب واسنار ومدونة قواعد سلوك لاهاي بأقصى ما يمكن من الفعالية. وفي هذا الصدد، فمن الأهمية بمكان أن تفي الدول المشاركة في هذه الترتيبات بالتزاماتها على نحو صارم. ونرى أن إحدى المهام الرئيسية في تنفيذ ترتيب واسنار تتمثل في منع تراكم الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار. ونرى بموضوعية أن من اللازم تحويل مدونة قواعد سلوك لاهاي إلى آلية متعددة الأطراف بالفعل من أجل ضمان الشفافية والثقة في مجال منع انتشار القذائف التسيارية، على أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في هذا الصدد فتوحّد تلك الآلية صـــفوفها بدلاً من إقامة حدود فاصلة جديدة. والشفافية الحقيقية في مجال حسّاس من قبيل القذائف لا يمكن أن تكـــون أحادية الجانب. إذ تفترض مشاركة جميع الدول على قدم المساواة ونحن نعتبر المدونة خطوة أولى صوب معـــاهدة عالمية متعددة الأطراف وملزمة قانوناً بهذا الشأن. وهذا ما توخيناه بمبادرتنا الرامية إلى تكييف المدونة لحث الدول التي تنفذ برامج كبيرة في مجال القذائف على الانضمام إليها.

ونعتقد أن الوقت قد حان لإلقاء نظرة شاملة على الطائفة الكاملة من تدابير بناء الثقة التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. وخلال انعقاد الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حظي القرار ٦٦/٦٠

المعنون "الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، الذي اقترحته روسيا، بدعم شبه تام، مما دل على ارتفاع مستوى الاهتمام على الصعيد العالمي بضمان قابلية التنبؤ بأنشطة الفضاء الخارجي. ونعتزم تقديم مشروع منقّح لهذا القرار إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين، ونلتمس الدعم في هذا الصدد. وننوي تعميم مشروع القرار على الوفود المشاركة في مؤتمر نزع السلاح في المستقبل القريب.

وفي شهر نيسان/أبريل من هذا العام، أنجزت لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أعمالاً مفيدة بخصوص مسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وعلى غرار ما حدث في عام ٢٠٠٣، لم تفض تلك الأعمال للأسف إلى توافق في الآراء بشأن تدابير بناء الثقة. واقتصر الأمر على اعتماد تقرير إجرائي. غير أن أحداً لم يقل هذه المرة إن اللجنة غير لازمة ولم يشكك أحد في أهمية النظام متعدد الأطراف. ونرحب باستئناف مساعي اللجنة ونأمل أن يتسنى لنا في السنتين المقبلتين من عملها الموضوعي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصيات تتعلق بالشفافية وتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

وقد اكتسب مؤتمر نزع السلاح قدراً لا يستهان به من الخبرة في العمل بصورة معمّقة بشأن هذا البند المهم. وقامت لجنة المؤتمر المخصصة المعنية بالشفافية في مسألة التسلح، التي نشطت بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤، بعمل جيد. وفي عام ١٩٩٨، أنشئ منصب المنسق الخاص المعني بالشفافية. وبيّنت مناقشات عام ١٩٩٨ أن الشفافية في مسألة التسلح عامل يساعد على تعزيز الثقة المتبادلة ومنع إمدادات السلاح المزعزعة للاستقرار. وتهيئة جو ملائم لنزع السلاح على نحو شامل. ونحن نؤيد هذا النهج.

وسيكون الاتحاد الروسي مستعداً لعدم الاعتراض على توافق في الآراء بشأن إصدار برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح على أساس آخر صيغة لـ "اقتراح السفراء الخمسة" الوارد في الوثيقة CD/1693/Rev.1، بما يشمل تعيين منسق خاص معني بالبند ٧ من جدول الأعمال. ويمكن أن يقوم المنسق الخاص بتحليل النهج الوطنية إزاء دور مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال. ويمكن أن يضطلع المؤتمر بأمور من بينها صياغة توصيات ومعايير لزيادة فعالية الشفافية وتدابير بناء الثقة على صعيد التطبيق في مجال الأسلحة التقليدية. وينبغي في الآن ذاته ألا يكرّر المؤتمر الأعمال المنجزة بالفعل على الصعيد الإقليمي أو العالمي. وعلاوة على ذلك، ينبغي مبدئياً في هذه المرحلة إعطاء الأولوية لتنفيذ الالتزامات القائمة تنفيذاً صارماً وتعميم الأنظمة النافذة على نطاق عالمي بدلاً من إبرام اتفاقات جديدة. ومن المؤكد أن الأهم حالياً هو النوعية وليس الكمية.

وربما بدا بياناً طويلاً لكم، ولكن الموضوع في غاية الأهمية ورأينا ضرورة تحديد موقف روسيا بشأن هذه المشكلة الحاسمة بالتفصيل.

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر سفير الاتحاد الروسي الموقر على بيانه وعلى عباراته الرقيقة تجاه الرئيس، وأعطي الكلمة الآن لسفير الهند الموقّر، سعادة السفير براساد.

السيد براساد (الهند) (تكلّم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم نيابة عن وفدي لتقلدكم رئاسة المؤتمر في وقت مهم في دورة أعماله – هو الانتقال من دورة إلى أخرى – وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم. ونود اغتنام هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا لسلفكم، سفير السنغال السيد

كامارا، لكفاءته في إدارة أعمال المؤتمر. فقد كانت النقاشات المنظمة التي ترأسها بخصوص ضمانات الأمن السلبية وبـــرنامج شـــامل لترع السلاح مفيدة ومثمرة إلى أقصى حد. ونود أيضاً أن نرحّب ترحيباً حاراً بوجود السفير روبرتو غارثيا موريتان، نائب وزير خارجية الأرجنتين بيننا، وقد عملت معه عن كثب في المؤتمر قبل عقدين من الزمن. ونهنئه على نجاحه في قيادة فريق الخبراء الحكوميين المكلّف باستعراض تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وبهذه النقاشات المنظمة الحالية بشأن الشفافية في مسألة التسلح سنكون قد ختمنا عملية المناقشات بشأن جميع المسائل الواردة في جدول أعمال المؤتمر. وإذ ساعدت هذه المناقشات على توضيح مختلف القضايا وأتاحت زيـــادة فهـــم أولويات الدول الأعضاء وشواغلها وأعطت المؤتمر زخماً بناءً نتمنى أن تكون مفيدة أيضاً في تيسير التوصـــل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، وهو ما كان الهدف الرئيسي لفترة العمل هذه وما يظل مهمتنا الرئيسية في المستقبل.

ولدى جميع الدول الحق الطبيعي في الدفاع عن نفسها كما ورد ذلك في ميثاق الأمم المتحدة. ويحق لها نتيجة لذلك حيازة أسلحة لضمان أمنها، بطرق من بينها الاستيراد. وحق الدول في إنتاج الأسلحة والمشاركة في تجارة الأسلحة حق معترف به تماماً. لذلك ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في مسألة التسلح على أساس الاحترام الكامل لهذه الحقوق. كما ينبغي أن تراعي هذه التدابير الاحتياجات الأمنية المشروعة للدول ومبدأ عدم انخفاض الأمن بأدنى مستوى ممكن من الأسلحة.

وينـــبغي أن تـــراعي التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية في مسألة التسلح على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي خصائص المنطقة وأن تتوخى تعزيز أمن الدول وبناء الثقة فيما بينها. وتفترض الشفافية أيضاً حدّاً أدنى من النوايا السلمية والاستقرار؛ وإلا جاز أن تكشف فقط عن مواطن الضعف.

وعـــلى غرار سائر تدابير بناء الثقة، ينبغي أن تكون تدابير تعزيز الشفافية في مسألة التسلح تدابير تتفق علـــيها جميع الدول وتطبقها بمحض إرادتها. ويمكن ساعتها أن تكفل أوسع مشاركة ممكنة وأن تسهم بفعالية في عملية بناء الثقة.

والقلق الذي يساور المجتمع الدولي لـــه ما يبرّره إزاء تزايد الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أذكت النزاعات بين الدول وداخلها وغذّت الإرهاب العالمي فضلاً عـــن ارتـــباطها بأنواع أخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، منها الاتجار بالعقاقير. فقد بات نقل الأسلحة غير المشـــروع إلى جهـــات أخـــرى غـــير الدول، منها بوجه خاص المجموعات الإرهابية، يشكل خطراً كبيراً على أمن الدول.

ولطالمـــا اعترفت الدول بالحاجة إلى الشفافية في مسألة التسلح، وهي تتفق عموماً على أن تعزيز مستوى الشفافية إنما يسهم بقدر كبير في بناء الثقة وتحقيق الأمن فيما بينها ويمكن أن يساعد أيضاً في كشف الأسلحة المنقولة بصورة غير قانونية. ونتيجة لذلك، ناشدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول، في قرارها ٣٦/٤٦ حاء، إيلاء أولوية عالية للقضاء على الاتجار غير المشروع بجميع أنواع الأسلحـــة العسكريـــة، واتفقت الدول الأعضاء في

الأمم المتحدة بعد ١٠ سنوات، في عام ٢٠٠١، على برنامج عمل خاص بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

وشكّل وضع سجل عالمي وغير تمييزي للأسلحة التقليدية في عام ١٩٩٢، عقب اعتماد الجمعية العامة في العام السابق قرارها ٣٦/٤٦ لام، خطوة مهمة لتعزيز الشفافية في مسألة التسلح. وحظي السجل بمستوى مشاركة عالي نسبياً. ومنذ عام ١٩٩٩، قدّم ما يزيد على ١٠٠ دولة تقارير كل سنة، وبلغت المشاركة ذروتها في عام ٢٠٠١ بإسهام ١٢٦ دولة. ونتمنى أن تزداد المشاركة في السجل بدرجة أكبر ونشجّع الدول التي لم تقدم بعد تقارير سنوية على أن تقوم بذلك مستقبلاً.

وقد تطور سجل الأمم المتحدة على مدى عمليات الاستعراض التي يجريها فريق الخبراء الحكوميين مرة كل ثلاث سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن فريق الخبراء الحكوميين. الذي ختم الشهر الماضي آخر استعراض للسجل، وقد شارك فيه بنشاط خبير من الهند، أوصى بأن يتسنى للدول الراغبة في إبلاغ السجل بنقلها أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة أن تقوم بذلك على أساس استمارة موحّدة اختيارية. كما أوصى باعتماد عتبة إبلاغ أدنى فيما يتعلق بالسفن الحربية والغواصات.

ودعّمت الهند سجل الأمم المتحدة كأحد التدابير العالمية المهمة لبناء الثقة وقدّمت بانتظام تقارير سنوية بشأن تصدير واستيراد الأسلحة التقليدية المصنفة في الفئات المعترف بها. ونحن ملتزمون بتدعيم معايير الشفافية في الأسلحة التقليدية ونعتبر سجل الأمم المتحدة جزءاً من جهد دولي أوسع من أجل تشجيع الانفتاح والشفافية في جميع الشؤون العسكرية.

وفُهمت الشفافية في مسألة التسلح حتى الآن في سياقها المحدود المتمثل في الإبلاغ عن نقل الأسلحة التقليدية؛ والواقع أن الشفافية في الإبلاغ عن نفقات الدفاع يمكن أن تساعد أيضاً في بناء الثقة بين الدول. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي إدخال تعديلات على فئات الأسلحة التي يغطيها السجل لتكون لها صلة أكبر بالشواغل الأمنية للدول. وقد أيدنا إدماج منظومات الدفاع الجوي المحمولة ضمن الفئة السابعة من السجل في عام ٢٠٠٣، ونتطلّع إلى إحراز تقدم أكبر فيما يتعلق بإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نطاق السجل.

ورغم أن الشفافية ليست غاية في حد ذاتها، فإن زيادة مستوى الانفتاح والشفافية في مسألة التسلح تعزز الثقة وتدعم الاستقرار وتساعد الدول على فرض قيود والتخفيف من حدة التوترات وتدعيم السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن المفيد إذاً أن يعالج المؤتمر هذه المسألة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٠، الذي يدعو المؤتمر إلى النظر في مواصلة ما أنجزه من أعمال في مجال الشفافية في مسألة التسلح.

وختاماً أود تقديم تعازي وفد بلدي الخالصة إلى وفد الاتحاد الروسي على حادث تحطم الطائرة المأسوي.

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند الموقّر على بيانه وعلى ما وجّهه إلى الرئيس من عبارات الدعم. والمتحدث التالي على القائمة هو سفير ألمانيا، السيد براساك.

السـيد براساك (ألمانيا) (تكلّم بالإنكليزية): سيدي الرئيس يسرني أن آخذ الكلمة للمرة الثانية تحـت رئاستك المميّزة. وأود بداية أن أشكركم على البيان الذي قدمتم به هذا البند صباح اليوم، وهو ما جعل لنقاشنا محور اهتمام ووضعه في الإطار الصحيح بالإشارة إلى الخلفية التاريخية لمداولاتنا اليوم.

وثانـياً، أودّ أن أعرب أيضاً، على غرار زملائي، عن تقديري لبيان السفير غارثيا موريتان، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجلّ الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، وأعتقد أنه أشار إلى النتائج المهمة لهذا الاجتماع. ولقد أشار أيضاً إلى أن منظومات الدفاع الجوي المحمولة قد أدمجت صراحة في السجل في عام ٢٠٠٣، وقد يكون ذلك مهماً للنقاش الذي سيجريه غداً.

وكمـا قـال زميلي الياباني، أعتقد أن هذه الأنواع من العروض المقدمة بعد اختتام أعمال فريق الخبراء الحكوميين هنا في مؤتمر نزع السلاح جد مفيدة أيضاً لتعزيز التفاعل بين هيئات ما يسمى بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وأعتقد أننا عملنا في سبيل ذلك سنوات عديدة. فربما تسنّى في المستقبل مواصلة هذه الممارسة المتمثلة في تقديم التقارير الختامية لفريق الخبراء الحكوميين في مؤتمر نزع السلاح.

ويسرني في إطار هذا البند من جدول الأعمال أن أسترعي الانتباه إلى القرار الذي تصدره الجمعية العامة للأمـم المـتحدة كـل سنتين بعنوان "المعلومات الموضوعية عن الشؤون العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية"، والذي يشكل أيضاً أداة مهمة للشفافية في رأي هذا الوفد.

وهـذا القرار الذي يصدر كل سنتين قرار تقدمه ألمانيا ورومانيا. ويجري ذلك بالفعل منذ عدة سنوات. واعتمد مؤخراً بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٥ وسيصدر كل سنتين ولذلك سيدرج كما ذكرت في جدول الأعمال مرة أخرى في عام ٢٠٠٧.

وأودّ المضي في إبداء بعض الملاحظات العامة بشأن الجانب العملي لهذا القرار. لقد سجّل تقدم لا بأس به عـلى مدى هذه السنة في مستوى مشاركة الحكومات في الآليتين العالميتين المتعلقتين بالشفافية في مجال التسلح، اللـتين تديـرهما الأمم المتحدة – وهما سجل الأسلحة التقليدية والنظام الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، واللتين تستندان على التوالي إلى قرار هولندا وقرار ألمانيا ورومانيا. ومن البوادر المشجعة أن عدد المشاركين الجدد في كلتا الآليتين ما فتئ ينمو، إذ سجّل زيادة كبيرة على مدى الأعوام الماضية.

وسُجّل تقدم واعد وعدد قياسي من التقارير التي قدمتها الحكومات لنظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عـن النفقات العسكرية. وتغطي صيغة الإبلاغ الموحدة هذه نفقات الموظفين، والعمليات والصيانة والمشتريات والبـناء، والبحث والتطوير. وحتى الآن، شارك ما يزيد على ١١٥ حكومة بنشاط في هذه العملية، وهو ما يمثل إجمالاً نحو ٨٠ في المائة من النفقات العسكرية العالمية.

وتـبذل إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح جهداً مستمراً لزيادة التعريف بإجراءات هاتين الآليتين بغية تشجيع مشاركة أكبر وأكثر اتساقاً. ونُظمت في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ سلسلة من حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمـية بمساعدة الحكومات المعنية، وركّزت على الدول الموقّعة على إعلان نيروبي الذي يغطي منطقة

القـــرن الإفريقي وشرق أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى فضلاً عن الدول المنتمية إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وهولندا والسويد والنرويج والمملكة المتحدة.

ونوقـــش نظـــام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية أيضاً في حلقة عمل إقليمية شملت الـــدول الأعضـــاء المنتمـــية إلى منـــتدى جـــزر المحيط الهادئ وعُقدت في مدينة نادي بفيجي من ١٨ إلى ٢٠ آب/أغســـطس ٢٠٠٤ تحت إشراف إدارة شؤون نزع السلاح، ونوقش أيضاً في عرض قدّمته الإدارة في الجلسة العامة للجنة المعنية بأمن نصف الكرة الغربي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة في واشنطن العاصمة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وساعدت هذه الجهود على تدعيم آليتي الشفافية العالميتين ومواصلة تقدمهما صوب تحقيق هدفيهما المتمثلين على التوالي في بناء الثقة وتقييد التسلح. واستمرت تلك الجهود على نحو مطّرد منذ ذلك الحين.

وأغتـــنم هـــذه الفرصة لأدعو الدول التي لم تشارك إلا مرة واحدة، أو مرات قليلة فقط، إلى المشاركة بانـــتظام. فالانـــتظام هو الذي سيزيد بقدر كبير مستوى المشاركة كل سنة. وسيساهم من ثم في تحقيق هدف الشفافية المشترك.

وبخصـــوص مؤتمر نزع السلاح، يشعر هذا الوفد أيضاً باستياء عميق من أن الشفافية في مسألة التسلح، كما أشار إلى ذلك وفد الولايات المتحدة في عرض هذا الصباح، احتلت مكانة ثانوية في مؤتمر نزع السلاح. ومن المعروف تماماً أن ألمانيا تدعم مقترح السفراء الخمسة المتعلق بوضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يقترح تعيين منسق خاص في إطار البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الشفافية في مسألة التسلح"، بغية التماس آراء أعضائه بشأن أنسب طريقة لتناول المسائل المتصلة بهذا البند.

ويـــرى هذا الوفد أن ذلك يشكل حدّاً أدنى. وفي هذا الصدد، يسرنا أيضاً أن ندعم نداءات وفد الأمم المـــتحدة والوفـــد الياباني فضلاً عن الوفد الروسي من أجل المضي في إجراء مناقشات متعمّقة ومنظمة ومفيدة بخصوص هذا الموضوع في هذه الهيئة.

وبصـــفة أعم، فإن تعزيز مستوى الشفافية في مسألة التسلح يسهم في زيادة بناء الثقة ويدعم الاستقرار والأمن الدوليين. والشفافية بوصفها أحد تدابير بناء الثقة وإرساء الأمن شكل مهم من أشكال تحديد الأسلحة، عـــلى المســـتويين العالمي والإقليمي، ذلك أن الشفافية تزيل شك البلدان فيما يتبعه غيرها من سياسات عسكرية وطنية وتلغي احتمال المفاجأة. وهي وسيلة لمحو الرؤى الخاطئة بشأن السياسات العسكرية الوطنية وذلك بجعلها أكـــثر شـــفافية والإســـهام من ثم في تخفيض ما تنطوي عليه من احتمالات العدوان العسكري. ويشكل تبادل المعلومات العسكرية وعمليات التفتيش وسيلة مهمة لتعزيز الفهم المتبادل للقدرات والأنشطة العسكرية الوطنية، ويمكـــن أن يسهم من ثم في تخفيض احتمال نشوء الأزمات. فتبادل المعلومات بفعالية إنما يشكل الأساس لاتخاذ تدابير تحقق فعّالة أيضاً.

الرئـــيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر سفير ألمانيا الموقّر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى آخر متحدث على هذه القائمة، السيد لاندمان سفير هولندا.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلّم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أبدأ بتقديم أخلص تعازي هولندا إلى زميلنا الروسي على حادث تحطم الطائرة المأسوي. وإذ سبق لي أن سافرت جوّاً عدة مرات في المنطقة، فلا يسعني إلا أن أشعر بخسارة شخصية.

واسمحوا لي بأن أشكر نائب وزير خارجية الأرجنتين، السيد غارثيا موريتان، على عرضه الواضح والمقنع وعلى رئاسته الممتازة حقيقة لفريق الخبراء الحكوميين الذي أجرى الاستعراض الخامس وواصل تطوير سجلّ الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وكما قد يعلمه البعض، فإن أحد أسلافي هنا، وهو السفير فاغنماكرس، الذي كان أحد مؤسسي السجل، قد اقترح ورأس المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد هذا السجل. وترحب هولندا بوجه خاص بما خلصت إليه أعمال فريق الخبراء الحكوميين من نتائج إيجابية. فقد تمكن الفريق من توسيع نطاق سجل الأمم المتحدة فيما يتعلق بثلاث نقاط على نحو ما ذكره رئيسه وعدد من الذين تحدثوا بعده.

وأولاً، أوصى الفريق بإبلاغ السجلّ بعمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية التي لا تشارك فيها سوى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبهذا النهج وهذه التوصية، مهّد الفريق السبيل أمام عودة أحد البلدان المهمة مجدّداً لإخطار السجل بعملياته في هذا المجال.

وثانياً، قرّر الفريق توسيع التزام الإخطار فيما يتعلق بالفئة السادسة للسجلّ. وسيؤدي ذلك إلى توسيع نطاق تبادل المعلومات المتعلقة بالسفن الحربية والغواصات التي تشمل حالياً جميع المركبات البحرية التي تقل حمولتها القصوى عن ٥٠٠ طن متري والمسلّحة بقذائف أو طوربيدات لا يقل نطاقها عن ٢٥ كيلومتراً.

وثالثاً، اتفق الفريق على استمارة موحّدة اختيارية للإخطار عن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستمكّن هذه الاستمارة الدول الراغبة في الإبلاغ عن هذه البيانات من القيام بذلك. وترى هولندا أن اعتماد استمارة موحّدة اختيارية فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة اتفاق مهم لأنه يسهّل على الدول الإخطار بعمليات نقل هذه الأنواع من الأسلحة.

وبهذه الإنجازات الرئيسية الثلاثة أحرز الفريق العامل تقدماً في سبيل تحقيق الهدف العام لسجلّ الأمم المتحدة ألا وهو تحقيق الشفافية الفعلية في مسألة التسلح. وهذا الفريق الذي يجتمع مرة كل ثلاث سنوات، قد أثبت باستمرار قدرته على تحقيق تقدم فعلي منذ أن قام في عام ٢٠٠٣، برئاسة السفير غارثيا موريتان القديرة، بتوسيع نطاق السجل ليشمل العيار ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة.

وتقدم هولندا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بشأن "الشفافية في مسألة التسلح" كل ثلاث سنوات، أي وفقاً لدورة أعمال فريق الخبراء الحكوميين، قصد تجديد ولايته واستلام تقريره. وبما أن الفريق أعدّ تقريراً هذه السنة، فيمكنكم ترقب مشروع قرار بهذا الشأن قريباً. وتهدف هولندا بذلك المشروع، على غرار الأعوام السابقة، إلى كسب دعم الأمم المتحدة لنتائج أعمال فريق الخبراء الحكوميين، على نحو يكفل قيام الأمين العام باعتماد التقرير وتجديد ولاية فريق الخبراء الحكوميين المقبل المعني باستعراض سجل الأمم المتحدة وتطويره في عام ٢٠٠٩. ويتعلق هذا القرار بعملية فعّالة.

وأخيراً، ستظل هولندا منخرطة بصورة فعلية في الأنشطة المتصلة بسجلّ الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وأدّت حلقات العمل الإقليمية التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة بشأن السجل في مرحلة سابقة. إلى زيادة المشاركة فيه. لذلك تعتزم هولندا المساهمة، مستقبلاً، في حلقات عمل إقليمية أخرى بشأن الشفافية في مسألة التسلح.

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا الموقّر، وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين الموقّر.

السيد تشنغ (الصين) (تكلّم بالصينية): أودّ بادئ ذي بدئ تقديم تعازي وفد بلدي إلى الوفد الروسي بخصوص حادث تحطّم الطائرة الروسية. وأودّ أيضاً، سيدي الرئيس، أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم بتقلّد رئاسة المؤتمر. والوفد الصيني مستعدّ للتعاون معكم بنشاط في عملكم.

ونرحّب بمناقشات مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالشفافية في مسألة التسلح. كما نشيد بالسفير غارثيا موريتان، نائب وزير خارجية الأرجنتين، بخصوص العرض الذي قدّمه مؤخّراً بشأن أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة. وقد سبق لمؤتمر نزع السلاح أنه عقد بالفعل، في التسعينات، مناقشة بشأن الشفافية في مسألة التسلح. وأودّ في هذه المرحلة شرح موقف الصين بهذا الشأن.

أولاً، تهدف الشفافية في مسألة التسلح إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي. وستساهم التدابير الملائمة والقابلة للتنفيذ لتعزيز الشفافية في مسألة التسلح في زيادة الفهم والثقة بين الدول وستساعد على تبديد الشكوك غير المبررة. كما أن تعزيز مفهوم أمن جديد يركّز على الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق، وتؤدي إلى إرساء بيئة أمنية دولية ملائمة سيساهم هو الآخر في تدعيم الشفافية في مسألة التسلح.

وثانياً، ينبغي احترام مبدأ عدم الانتقاص من الأمن المتاح للجميع في السعي إلى تحقيق الشفافية في مسألة التسلح. وتتمتع جميع الدول، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بالحق الطبيعي في الدفاع الفردي والجماعي عن الذات. وبناء عليه، يحق لجميع الدول امتلاك قدرة دفاع عسكري والاحتفاظ بها على مستوى يتناسب مع احتياجاتها المشروعة في الدفاع عن الذات. وينبغي لتدابير الشفافية في مسألة التسلح أن تهدّد ذلك الحق أو تمسّ به.

وثالثاً، ينبغي أن تكون تدابير الشفافية في مسألة التسلح مناسبة وقابلة للتنفيذ. وينبغي لكل بلد اتخاذ تدابير بشأن الشفافية في مسألة التسلح بمحض إرادته وفقاً لحالته الخاصة. وبما أن شتى البلدان والمناطق تختلف في ظروفها السياسية والعسكرية والجغرافية وفي بيئاتها الأمنية فإن قوتها العسكرية وتطور أسلحتها سيختلفان أيضاً. لذلك فمن غير المناسب فرض نفس مستويات وتدابير الشفافية ذاتها على جميع البلدان.

ورابعاً، ينبغي النظر إلى دور الشفافية في مسألة التسلح في إطاره الصحيح. فالشفافية في مسألة التسلح ليست الدواء الشافي من كل داء. ويمكن أن تؤثر الشفافية في مسألة التسلح تأثيراً إيجابياً على تعزيز السلم والأمن الدوليين، غير أنه لا وجود لأية علاقة سببية بين الظاهرتين. ويتطلب تعزيز السلم الدولي جهوداً من جميع الجهات، ولن تؤدي الشفافية في مسألة التسلح بمفردها بالضرورة إلى إرساء الأمن. وخلاصة القول إن الشفافية في مسألة التسلح ليست إلا أحد تدابير بناء الثقة.

وســـاهم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إلى حد ما في تعزيز الثقة بين الدول. وشاركت الصين على نحو نشط وبنّاء في أعمال السجل، إذ ساهمت في عمليات إنشائه وتطويره وتحسين سير عمله. ونأمل أن تجري أعمال السجلّ بشكل منسق وفعّال، وأن يتواصل تعزيز نطاقه العالمي وفقاً للغرض الذي أنشئ من أجله.

وتشـــارك الصـــين في نظام التسجيل في إطار سجل الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣. غير أن إصرار أحد الـــبلدان على تقييد مبيعات أسلحته لمقاطعة تايوان الصينية في السجل، بما يخالف روح قرار الجمعية العامة ذي الصلة ويتعارض مع هدف السجل ومبادئه، لم يترك للصين خياراً سوى وقف مشاركتها في السجل في عام ١٩٩٨. ووافق فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة مؤخّراً على تقرير قدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وأكّد فيه أن السجل يرمي فقط إلى قيد عمليات نقل الأسلحة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأشار البلد المعني إلى أنه سيكف، اعتباراً من السنة المقبلة، عن إدراج مبيعات أسلحة لمقاطعة تايوان الصينية في السجل وفقاً لقـــرار الجمعية العامة. ونأمل أن يفي هذا البلد بوعده في أقرب وقت ممكن كي يتسنى للصين إزالة الحاجز أمام عودتها إلى المشاركة في أعمال السجل.

الرئـــيس (تكلّـــم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين الموقّر على بيانه وعلى عباراته الرقيقة تجاه الرئيس.

وبذلك تختتم قائمة المتحدثين اليوم. فهل يودّ أي وفد أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ يبدو أن هذا ليس هو الوضع.

في عرض الأنشطة المقترحة برئاسة سلوفاكيا، اقترحنا عقد جلسة عامة غير رسمية لمواصلة بحث هذا البند من جدول الأعمال و لم نتلق من الوفود أي طلبات لعقد هذا الاجتماع. فهل لي أن أسأل الوفود مجدّداً إن كانت تلـــك رغبتها؟ وفي هذه الحالة ستعقد الجلسة العامة المقبلة غداً الخميس ٢٤ آب/أغسطس الساعة ١٠ صباحاً. وسيستفيد المؤتمر في تلك الجلسة من عرض ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور طارق رؤوف بشأن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وستعقب الجلسةَ جلسة عامة غير رسمـــية ستتاح فيها للوفود فرصة طرح أسئلة وإبداء تعليقات بخصوص ذلك العرض. وبذلك أصل إلى ختام هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

— — — — —